



أيلول/سبتمبر
2012

تعليم وفق أعلى المعايير العالمية في العالم العربي

تعزيز الحوار وتمكين الرأي العام

تقرير يبحث آفاق إصدار مجلة جديدة تُعنى بشؤون التعليم العالي
في العالم العربي

تقرير حول ورشة عمل القاهرة لعام 2012

ملخص تنفيذي

في أيار/مايو من العام 2012، عقد وقف الإسكندرية ورشة عمل في القاهرة بحضور عدد كبير من قادة الفكر على امتداد المنطقة العربية من البحرين وحتى المغرب بهدف مناقشة التصورات الخاصة بإصدار مجلة إقليمية جديدة متخصصة في شؤون التعليم العالي في منطقة العالم العربي. كما هدفت ورشة العمل، التي ضمت نحو 50 مشاركاً، إلى بحث أهم قضايا التعليم العالي التي يمكن أن تقوم المجلة بتغطيتها وكذلك الحوارات والنقاشات التي يمكن أن تتمخض عن المجلة.

ناقش المشاركون التحديات التي يواجهها التعليم العالي في المنطقة ومنها الحاجة إلى الإصلاح وضرورة تبادل الأفكار والمعلومات ودور وأهمية وجود صحافة متخصصة بقضايا التعليم العالي والقيمة المنتظرة من مجلة متخصصة في تغطية الأخبار وكتابة المقالات والتحليلات حول الحياة الجامعية في العالم العربي، بحيادية ومصداقية.

تضمنت ورشة العمل عروضاً تقديمية من خبراء تناولت كل هذه المواضيع واختتمت فعاليتها ببحث الأهداف التي تسعى المجلة إلى تحقيقها، وأساليب تقديمها وإدارتها، وأفضل الوسائل للوصول إلى جمهورها المستهدف - مجتمع التعليم العالي في المنطقة- وتلبية تطلعاته واحتياجاته.

نقدم في ما يلي خلاصة لهذا الحوار الغني والشامل، علماً بأنه لم يتم التعريف بالمشاركين بصفة شخصية نظراً لأن ورشة العمل عُقدت بموجب لوائح معهد شاتام هاوس.

قضايا ورشة العمل والاستنتاجات الرئيسية:

توافق المشاركون في ورشة العمل، القادمون من مرجعيات جغرافية وسياسية متنوعة، على أن صدور مجلة جديدة متخصصة في قضايا التعليم العالي في العالم العربي من شأنه أن يقدم مساهمة هامة لدعم هذا القطاع. وفي الوقت الذي رحب المشاركون بالفكرة، أكدوا على ضرورة تقديم المجلة لمحتوى متميز باللغة العربية فضلاً على أهمية أن يكون مقر المجلة في المنطقة أيضاً. كما لم يشر أي من المشاركين أو من العشرات الذين تم إجراء مقابلات معهم قبل وبعد ورشة العمل إلى معرفتهم بوجود أي إصدار أو مجلة أو قناة إذاعية تلبية احتياجات الجامعات والمؤسسات التعليمية في المنطقة، أو تقدم تغطية فعالة وتحليلية عن التعليم.

ورأى الحاضرون أن وجود مجلة كهذه يمكن أن يدعم التعليم العالي في المنطقة العربية من خلال:

- خلق "مساحة آمنة" يمكن للأساتذة والمشرفين والمسؤولين الحكوميين من خلالها مناقشة القضايا والسياسات التعليمية ومشاركة المشاكل والحلول وتبادل الأفكار.
- تحفيز إجراء نقاش حقيقي وفعال حول كيفية تقييم مستوى الجودة في الجامعات وتحسينه وبالتالي دفع قطاع التعليم العالي للعمل جدياً على تطوير كافة جوانبه في المنطقة العربية.
- تقريب المسافات وتعزيز التواصل بين الجامعات.
- زيادة التفاعل بين الطلبة والمشرفين والمجتمع المدني لبحث الاحتياجات المطلوبة من قبل الجامعات نحو المجتمعات والحكومات الآخذة في التطور السريع مع التأكيد على قيم الربيع العربي.
- العمل كمدافع عن الحرية الأكاديمية في المنطقة وتسليط الضوء حال حدوث أي قمع لتلك الحرية.
- مساعدة الجامعات على مشاركة البيانات واستخدامها كمحرك أساسي باتجاه التغيير المؤسسي.

كشفت المناقشات التي أجريت خلال ورشة العمل حول القضايا الهامة في التعليم العالي في العالم العربي عن ثلاث نقاط إشكالية تستدعي التوقف عندها، وأولها: الموازنة ما بين استقلالية الجامعات وسيطرة الحكومات خاصة في ظل وجود حكومات مستبدية في أغلب دول المنطقة. ثانياً، التناقض في مفهوم الجامعات بين كونها مؤسسات تجارية يتم فيها تقديم المعرفة كسلعة تشتري في مقابل مردود مادي من جهة، وبين وجود تلك المؤسسات كحاضنة ومصدر للعلم والثقافة. وأخيراً، أدى النمو السريع الذي حققته الجامعات الخاصة في المنطقة إلى خلق نوع من التوتر بينها من جهة، وهي في الغالب لا تتمتع بمستوى متطور من الجودة، وبين المؤسسات الحكومية من جهة أخرى. حيث يتمثل هذا التوتر في النقاش القائم حول ما إذا كان التعليم حقاً عاماً أم منفعة خاصة. وبالطبع يشكل الانخفاض الكبير في حجم تمويل الجامعات العامة، في العديد من الدول العربية، ضغطاً إضافياً كبيراً على هذه المؤسسات التعليمية.

كما كان من بين الموضوعات الأخرى الأساسية في ورشة العمل الحاجة إلى اعتماد "منهج الفنون الليبرالية" في التعليم والتعلم الذي يركز على تقديم المعارف العامة لتطوير الفكر العقلاني من خلال دراسة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، من دون التركيز

فقط على دراسة التخصصات العلمية البحتة كالطب والهندسة. باختصار، هناك حاجة ملحة لأن يكون التعليم بهدف المشاركة المدنية الفاعلة وليس فقط بهدف التوظيف.

كلمة صلاح خليل
 مؤسس وقف الإسكندرية

أيلول/سبتمبر 2012

الزملاء الأعزاء،

تحية طيبة وبعد،

إن ورشة العمل التي أقمناها في القاهرة، والموجزة في التقرير المرفق، كانت نقطة هامة ومحورية وملهمة في مسيرة وقف الإسكندرية. هذا الوقف، الذي تأسس عام 2011، هو مؤسسة عربية تركز جهودها للنهوض بالتعليم في المنطقة العربية إلى مستويات عالمية مستندة في ذلك على إحياء إرث الإسكندرية العريق كمركز للعلم في العالم أجمع. سيصب مشروعنا الأول في تأسيس وإصدار مجلة مستقلة مكرّسة لوضع ونشر التقارير والتحليلات عالية الجودة والمستقلة حول القضايا التي تواجه مجتمع التعليم العالي في العالم العربي.

لقد وصلتنا رسالة قوية من مجتمع التعليم العالي في لقاء القاهرة تشير إلى وجود حاجة ملحة إلى مجلة كهذه. وقد قامت مجموعة من مشرفي وقادة التعليم العالي من جميع أنحاء العالم العربي، والذين شاركوا في ورشة العمل، بتشجيعنا على المضي قدماً لإصدار هذه المجلة في المنطقة ومن أجل المنطقة، كي تساهم في إلقاء الضوء على القضايا الرئيسية، والدفع بالحوار، وتحفيز عملية الإصلاح اللازمة لضمان قيام المؤسسات الإقليمية بتوسيع قدراتها ودعم مواهب طالبي العلم العرب وإمكانياتهم عبر تزويدهم بقاعدة معرفية متينة تساعدهم على أن يصبحوا مواطنين وقادة فاعلين.

وبينما نمضي قدماً نحو إطلاق المجلة في الشهور القليلة المقبلة، نؤكد التزامنا بالإبقاء على الحوار الذي انطلق في القاهرة والبناء عليه. علماً أن عملنا بكافة جوانبه وأنشطته يقوم على أساس هوية وقف الإسكندرية بصفته مؤسسة أنشأها العرب من أجل العرب تستمع باهتمام وتشارك بشكل موسّع وتسعى نحو تحقيق التأثير الأكبر وإيجاد حلول طويلة الأمد للتحديات التي تواجه التعليم في العالم العربي.



صلاح خليل

شكر وتقدير

يتوجه وقف الإسكندرية بجزيل الشكر لجودي بارسالو من الجامعة الأميركية في القاهرة وإيما بلايفير، أمينة وقف الإسكندرية وهيلاري وايزنر من مؤسسة كارنيغي في نيويورك، لإسهامتهن في تقديم المشورة حول الدعوات إلى ورشة العمل، وكذلك إلى ليلي تقلا التي قامت بتنسيق ترتيبات الاجتماع في القاهرة وإيمي عارف التي شغلت منصب مقرر ورشة العمل وقامت بإعداد المسودة الأولى لهذا التقرير. ونشكر بالدرجة الأولى، كل المتحدثين والمشاركين في ورشة العمل الذين أعطوا الكثير من وقتهم وساهموا بخلق مستوى رائع ومتميز من الحوار والعرض في ورشة العمل.

جدول المحتويات

- 2..... ملخص تنفيذي
- 6..... مجلة متخصصة بالتعليم العالي للعالم العربي
- 7..... إنكفاء روح وقيم الربيع العربي في التعليم العالي: التحديات والاتجاهات والتصورات
- 7..... مصر: الصراع حول الاستقلالية والحوكمة
- 7..... الأردن: الرقابة الحكومية والافتقار إلى المعلومات
- 8..... دول الخليج: التخصصة والتدويل
- 8..... المزيد عن عملية التدويل
- 8..... ملخص: أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في المنطقة العربية
- 9..... مفهوم اتباع منهج الفنون الليبرالية في التعليم
- 10..... تعليم الصحافة: إطلاق الإمكانيات وتشجيع النقاش
- 11..... الحاجة الماسة للبيانات: في سبيل الفهم والإصلاح
- 11..... نهج تعاوني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: برنامج حوكمة الجامعات وضمان الجودة
- 12..... البحوث المؤسسية وموارد التقييم داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها
- 13..... قاعدة بيانات عن فرص تمويل التعليم العالي في المنطقة العربية
- 14..... مجلة مستقلة تعنى بالتعليم العالي في العالم العربي: التطلع إلى المستقبل
- 16..... ملحق 1: نظرة متعمقة حول التعليم العالي في مصر: الخلفية التاريخية والتوقعات
- 17..... ملحق 2: المشاركون في ورشة العمل

مجلة متخصصة بالتعليم العالي للعالم العربي

في إطار الإعداد والتنسيق لورشة العمل، قام وقف الإسكندرية بمشاركة المعلومات حول رؤيته وخطته لإطلاق مجلة للتعليم العالي في العالم العربي.

تتمحور الرؤية الخاصة بوقف الإسكندرية، وهو مؤسسة أنشأها أناس عرب ومقرها لندن، حول رفع مستوى جودة التعليم العالي في العالم العربي للنهوض به إلى مستويات عالمية ودعم نمو جيل جديد من المواطنين في المنطقة يمكنهم العمل وخدمة مجتمعاتهم بفاعلية ووعي.

يسعى الوقف لتحقيق رؤيته من خلال تبنيه لمجموعة من المشاريع، منها إنشاء مجلة مستقلة تقدم تغطية متوازنة ودقيقة ومتعمقة عن الحياة الأكاديمية في العالم العربي، يكون الهدف منها تسليط الضوء على واقع التعليم العالي في المنطقة وخلق منصة للتواصل ومشاركة المعلومات وتبادل الأفكار لجميع المعنيين بالتعليم العالي في العالم العربي وغيرهم. كما تعمل المجلة لأن تكون حلقة الوصل بين العاملين في مجال التعليم العالي والمسؤولين فضلاً عن تشجيع الشفافية والمساءلة والإصلاح من خلال تحليل البيانات.

يرأس المجلة دافيد ل. ويلر، الذي لعب مؤخراً دوراً رئيسياً وفاعلاً في التوسع الدولي لمجلة *Chronicle of Higher Education* ولديه أكثر من 25 سنة من الخبرة في مجال الصحافة المتخصصة في التعليم العالي، والتي ستقترن بخبرة صحافيين ومستشارين في المنطقة. كما سيتم توظيف كتاب من ذوي الخبرة والمهارة لنقل الأخبار والتوجهات بأسلوب احترافي مشابه لذلك الخاص بـ *Chronicle* أو *Times Higher Education*، وبعيداً عن أساليب الأبحاث الأكاديمية شديدة التعقيد. كما سيتم دعوة الأساتذة وكبار الإداريين لكتابة التحليلات والمقالات.

وتناقش المجلة مواضيع ذات أهمية قصوى لمجتمع التعليم العالي بما في ذلك الحوكمة والتمويل والخصخصة وضمان الجودة وأصول ومناهج التعليم والتكنولوجيا وغيرها من المواضيع.

يتوقع أن تصدر المجلة على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر كنسخة مطبوعة مترافقة مع موقع إلكتروني تفاعلي، كما سيكون المحتوى متوفرًا باللغتين العربية والإنكليزية. يتوقع الوقف البدء بإطلاق النشرة الإخبارية الإلكترونية السابقة للمجلة في بداية خريف 2012 وإنشاء موقع إلكتروني تجريبي بنهاية 2012 وإصدار المجلة بشكل كامل في آذار/مارس 2013.

كما يعتزم المشرفون على المجلة إطلاق فعاليات للتقريب بين قادة التعليم العالي في المنطقة وتشجيع الحوار وتعريفهم بالرواد الأكاديميين من خارج المنطقة، إضافة إلى اهتمام المجلة في مرحلة متقدمة بإيجاد طرق لتدريب الصحافيين المبتدئين من المنطقة لتغطية الأحداث المتعلقة بالتعليم.

إنكاء روح وقيم الربيع العربي في التعليم العالي: التحديات والاتجاهات والتصورات

أدارت هيئة من الخبراء نقاشاً بين المشاركين حول أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في العالم العربي، وتم تقديم مصر والأردن ودول الخليج كنماذج دراسة حالة.

مصر: الصراع حول الاستقلالية والحوكمة

يتمحور السياق المصري حول الصراع ما بين مؤسسات التعليم العالي والدولة بخصوص مسألة الحوكمة في مقابل الاستقلالية. ففي جامعة القاهرة، على سبيل المثال، أدى تزايد سيطرة الحكومة، بدءاً من عام 1925، وإدخال لوائح صارمة تحكم الشؤون الجامعية، إلى صراع استمر عقوداً طويلة بين المؤسسة التعليمية والحكومة المصرية. وظهرت تساؤلات عدة حول الهدف من التعليم العالي ودوره، في حين أدت زيادة المحددات المفروضة على الحرية الأكاديمية والإبداعية إلى تدني حاد في المعايير الأكاديمية.

في بداية التسعينيات من القرن الماضي، بدأت القضايا المتعلقة بالنهج "الليبرالي الجديد" في إصلاح التعليم العالي بالظهور، خاصة في ما يتعلق بالمشاريع التي تم تأسيسها في مصر من قبل البنك الدولي والتي انطوت على الدعوة إلى خصخصة بعض المؤسسات. وتركزت المخاوف حول الأخطار المحتملة التي يمكن أن تنتج عن تحويل التعليم العالي المجاني إلى قطاع تجاري، وهو ما يعتبره البعض خطوة مبررة وضرورية بالنظر إلى نقص موارد الدولة وارتفاع نسبة البطالة والذي غالباً ما كان يستخدم كإشارة إلى إخفاق النظام العام. ومع استمرار ارتفاع الطلب على الوظائف من قبل فئة الشباب المتنامية، والضغط الذي شكله هذا على النظام، تم إصدار تشريع يسمح بإنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية مما أدى إلى تضاعف أعداد المؤسسات الخاصة الجديدة بشكل سريع رغم أن بعضها يفتقر إلى مستوى الجودة المطلوب. إن إضفاء الطابع التجاري على المعرفة مع التشديد على الأهداف التعليمية التي يحركها سوق العمل أدى إلى تراجع أهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية كمواضيع أكاديمية، بالإضافة إلى إزالة الصبغة السياسية عن المجال الأكاديمي.

وفي عام 2003، أنشئت حركة 9 مارس من الأكاديميين المصريين بصفتها مجموعة ناشطة تركز جهودها لمقاومة الممارسات التي تقوض مستوى التعليم العالي في مصر، والتصدي لها. ومع انطلاق الربيع العربي، حققت مجموعة 9 مارس بعض التغييرات الهامة منها استبدال حرس الأمن التابع للدولة في حرم الجامعة بحرس مدني يتبع رؤساء الجامعات بدلاً من وزارة الداخلية.

تشمل التحديات المستمرة أمام مجتمع التعليم العالي في مصر عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات مما يعيق الأبحاث ويعرقل الإصلاحات والابتكار، ووجود صلات قليلة بين الجامعات ومؤسسات البحوث وجهات الأرشفة. كما تتسبب الأنظمة المقيدة للحرية والمبالغة في الإجراءات البيروقراطية، مثل عملية التقدم بالأوراق بالنسبة للباحثين والقيود التي تحد من استخدام البيانات، في العديد من المشكلات، فمشاريع الأبحاث ومحاولات الأكاديميين للحصول على المعلومات غالباً ما تعتبرها الحكومات تهديداً لها.

الأردن: الرقابة الحكومية والافتقار إلى المعلومات

تأثر قطاع التعليم العالي في الأردن لفترة طويلة بالتصور القائم لدى النظام الحاكم عنه بوصفه يشكل تهديداً للدولة، وهذا الوضع يعزى غالباً إلى انتشار أيديولوجيات الوحدة العربية وحزب البعث في عموم العالم العربي في وقت لم تكن هناك جامعات في الأردن فاعتمد على المؤسسات الأجنبية لتعليم شبابه.

أنشئت مؤسسات التعليم العالي الأردنية الأولى بموجب الأحكام العرفية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وتضمنت تدابير الرقابة تدخل مخابرات الدولة في إدارات شؤون الطلبة وإكراههم على اتجاهات معينة ومنع اتحادات الطلبة (كانت جماعة الإخوان المسلمين هي الوحيدة المسموح لها العمل بصفة جمعية خيرية في حرم الجامعة)، وكذلك عمليات توزيع المنح للطلبة من القبائل المختلفة لضمان كسب ولائهم، فضلاً عن الحد بشكل كبير من التغطية الإعلامية للتعليم العالي.

أدى ذلك إلى ظهور العنف في حرم الجامعات ونشوء انقسام عميق بين الأردنيين من خلفيات مختلفة ومطالبات بالإصلاح من قبل المجتمع الأكاديمي. ومع قرار رفع الأحكام العرفية في التسعينيات وإنشاء الجامعات الخاصة في أنحاء البلاد، ظهرت بعض التيارات الناشطة والتي ركزت بشكل أساسي على المستوى المتدني والافتقار إلى المرافق في المؤسسات الخاصة.

دول الخليج: التخصص والتدويل

مع عدم مقدرة الحكومات والجامعات الحكومية على مواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي، اتجهت دول الخليج إلى التخصص والاستعانة بجامعات أجنبية لخلق فرص لمواطنيها ساعية في ذلك إلى تطبيق أحدث المعايير الدولية في مجال التعليم. وفيما أسفرت تلك المساعي عن نمو ملحوظ وسريع في عدد البرامج التي تنفذها الجامعات الأجنبية في المنطقة وكذلك عن استثمارات ضخمة في بناء مراكز تعليمية عبر منطقة الخليج، إلا أن المشاركين في ورشة العمل أبدوا قلقهم حيال نتائج تلك الجهود.

حيث يبدو واضحاً ارتفاع عدد العاملين وأعضاء هيئة التدريس الأجانب في هذه الجامعات وانعزالهم عن الواقع الاجتماعي والسياسي للبلدان التي يتواجدون فيها. من جهة أخرى، تظهر مشكلة نقص المشاركة والانخراط ما بين الطلبة على الصعيد المحلي وكذلك الانقسامات المنبثقة على الهوية والثقافة واللغة والتي يتم التسبب من خلالها بتهميش السكان المحليين داخل مؤسساتهم نفسها. كما أن جهود تأهيل أساتذة الجامعة المحليين وغيرهم من المعلمين وتدريبهم ضعيفة نسبياً.

المزيد عن عملية التدويل

ينظر بعض الأكاديميين في المنطقة لعملية التدويل على أنها أمرٌ إيجابي بينما يراه البعض الآخر عامل تأثير ينطوي على مشكلات معينة، وبناء على ذلك تطرق النقاش في ورشة العمل إلى بعض الموضوعات الرئيسية.

يمكن لعملية التدويل أن تأخذ أشكالاً عديدة منها تخصص المؤسسات التعليمية المحلية من قبل الشركات الأجنبية، والتي يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة (كما في حالة إدخال برامج معينة بمقابل مادي داخل الجامعات الحكومية). إلا أن هناك شكل آخر لعملية التدويل يقوم على استثمار التعليم العالي كمنتج للتصدير، أي كثروة اقتصادية للبلاد تتطلب استراتيجيات لجذب الطلبة الأجانب. يشير مصطلح "الهبوط المظلي السريع" إلى الجامعات من خارج المنطقة التي تنشئ برامج أو جامعات تابعة لها في البلدان العربية وغالباً دون اعتبار كاف للاحتياجات المحلية والواقع السياسي والثقافي. وأحياناً يتم إنشاء تلك المؤسسات كجزء من استراتيجية تنموية في منطقة محرومة لكن أيضاً دون اعتبار للاحتياجات السوق المحلي في أغلب الأحيان مما يؤدي إلى خلق مؤسسات غير مستدامة ودون منفعة واضحة للبلاد.

لقد أثرت المخاوف مجدداً في هذا السياق حيال هيمنة النهج الليبرالي الجديد، مع تأكيد على ضرورة إعمال الحذر عند إعطاء الدول الضوء الأخضر للمؤسسات الخاصة لاختراق قطاعات التعليم العالي بها. حيث يمكن أن تكون المصالح المؤسسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولة مدفوعة بالمصلحة الشخصية ويمكنها بالتالي وضع الأولويات التي لا تتماشى واحتياجات الطلبة والمجتمع.

من ناحية أخرى، غالباً ما تستطيع الجامعات الخاصة مواكبة آخر التطورات بشكل أسرع من نظيراتها الحكومية وكذلك إدخال عنصر الابتكار والقيام بفاعلية بتحويل بعض من العبء المادي من على كاهل الحكومة إلى الطلبة وعائلاتهم. ويتمركز الجدل حول ما إذا كان التعليم منفعة عامة أم مصلحة خاصة. من جهة أخرى، ومع حاجة الدول وجامعاتها إلى الحفاظ على ثقافتها وضمانيها التليبية الفعالة للاحتياجات والأولويات المحلية الخاصة بها، يمكن للشراكات الدولية وعمليات التدويل، عند إدارتها بشكل مناسب وصحيح، إدخال أفضل الممارسات الجديدة دون إحداث ضرر. أيضاً، يبرز هنا تساؤل آخر مشروع حول ما إذا كانت الجامعات الحكومية العربية في خطر بسبب معاناتها من وطأة سياساتها البيروقراطية بصورة أكبر من الخطر المتأتي من التأثيرات الخارجية للعولمة.

ملخص: أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في المنطقة العربية

إن المعايير المتدنية وتدخل الحكومات وتراجع الابتكار الأكاديمي وانعدام الحماس هي بعض الأمور المنتشرة بشكل واسع والمثيرة للقلق في العالم العربي. وبالتالي فهناك حاجة ملحة إلى ضمانات أكبر تكفل الحرية الأكاديمية بالإضافة إلى نظام تعليمي متضمن للعلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل قوي يشجع ثقافة المشاركة المدنية، فبدون هذه الأمور، يمكن أن تنتشر الأصولية والتطرف الديني بشكل سريع كما يمكن للأنظمة غير الديمقراطية وبسهولة البقاء في الحكم.

لمعالجة هذه التحديات، تم تسليط الضوء على عدة خطوات ضرورية في جلسات ورشة العمل:

- تحسين المركز الاجتماعي للمدرسين وأساتذة الجامعات والتربويين.
- إدراج التعليم كعنصر أساسي في التخطيط الاستراتيجي الكلي للدولة.
- فهم السياق العالمي وقيمة تبادل الأفكار كطريق يؤدي إلى الإصلاح الناجح.
- زيادة حجم التمويل المكرس للأبحاث وخاصة في العلوم.
- ضمان الاستقلالية المهنية.
- تعزيز الحرية الأكاديمية والتفكير النقدي والمساءلة.

مفهوم اتباع منهج الفنون الليبرالية في التعليم

خلال ورشة العمل، تم التأكيد على أهمية تبني نهج الفنون الليبرالية في العملية التعليمية. حيث يبدو جلياً عدم وجود دراية كافية أو فهم صحيح لمفهوم تعليم الفنون الليبرالية في دول مثل مصر بسبب غياب الممارسة نفسها في معظم الأحيان، وهذا الفهم الخاطئ شائع عبر دول المنطقة. وغالباً ما يكون التركيز في التعليم العالي على تشجيع التخصصات في مجالات مثل الهندسة والطب على حساب العلوم الإنسانية والاجتماعية. والغريب أنه في مصر، على سبيل المثال، فالطلبة ذوو الأداء الضعيف هم الذين يتم قبولهم في برامج العلوم الإنسانية. كما يتم إهمال الأنشطة اللامنهجية والتي يمكن للطلبة من خلالها اكتساب الثقة وتوسيع نطاق اهتماماتهم والتدرب على المشاركة في شؤون مجتمعهم. وبشكل عام، فإن فكرة النهج القائم على تعدد التخصصات في التعليم العالي غائبة في العالم العربي.

من أجل تهيئة المواطنين ليكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، ينبغي على المؤسسات التعليمية تشجيع التفكير النقدي والتعبير عن الذات والتسامح واستيعاب وجهات النظر المتنوعة. إلا أن هذه العناصر التي تشكل في مجملها نهج الفنون الليبرالية غالباً ما تكون غائبة في المؤسسات التعليمية العربية، وبالتالي فهناك حاجة كبيرة إلى الدعوة إلى اتباع هذا النهج وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات المرتبطة به في التعليم.

تعليم الصحافة: إطلاق الإمكانيات وتشجيع النقاش

ناقشت هيئة من الخبراء وضع الصحافة القائم في المنطقة العربية وإمكانيات قيامها بدور "الناقد الفكري" للتعليم العالي في المنطقة.

تعكس الصحافة، خاصة في ضوء الانتفاضات العربية، صراعاً بين فكرين متضادين: الفكر المحافظ القائم على العرف والدين والفكر المدني الحديث. وبالرغم من الإجماع العام على أن التغطية الإعلامية الحرة والحيادية التي تبرز مشاكل المجتمع واحتياجاته وتمكن المواطنين من الوصول إلى مصادر معلومات موثوقة، هي في غاية الأهمية لازدهار البلدان التي تمر بمراحل انتقالية نحو الديمقراطية. إلا أن تعزيز المشاركة الإعلامية وتشجيع تعليم الصحافة لم تكن ضمن أولويات الحكومات العربية حتى الآن.

وقد أدى ذلك إلى غياب المعلومات والتحليل النقدي للقضايا التي تهم المجتمع بما في ذلك قطاع التعليم العالي. ففي الأردن، كما ذكرنا من قبل، تم منع الصحفيين من مؤسسات التعليم العالي لسنوات عديدة، إلا أنه منذ اندلاع المظاهرات عام 2011، أصبح الوصول لمصادر المعلومات متاحاً أكثر، ولكن ما تزال العوائق الهيكلية تقف حاجزاً أمام حرية الإعلام.

هناك نقص واضح في تعليم الصحافة في المنطقة ككل وهناك بالتالي حاجة ملحة له. ويوجد عدد قليل جداً من خريجي الصحافة في المنطقة والقليل من الصحفيين ذوي المؤهلات والتدريب المهني المناسب، كما أن مفهوم المساءلة في هذه المهنة يتسم بالضعف مما يؤثر سلباً على احترام الصحفيين ودورهم في المجتمع. في المغرب، يعد تعليم الصحافة أمراً جديداً نسبياً فقد تأسس أول معهد لدراسة الإعلام والصحافة في الستينيات من القرن الماضي ويعمل تحت مظلة وزارة الاتصالات بدلاً من وزارة التعليم. وفي مصر، يركز تعليم الصحافة على تدريس المهارات على حساب المضمون النقدي مثل التاريخ. ونتيجة لذلك، فإن الصحفيين هم بشكل عام غير مؤهلين لإنتاج المقالات والتحليلات الموثوق بها.

لذا ينبغي إعطاء أولوية أكبر لإعداد كادر من الصحفيين المؤهلين من خلال تدريس مواد مثل نظريات الإعلام وتاريخه والركائز الأخلاقية والقانونية التي تستند إليها مهنة الصحافة بالإضافة إلى القضايا العملية مثل استخدام التكنولوجيا وأساليب التحقيق.

وفي ما يتعلق بتغطية قضايا التعليم العالي، فغالباً ما يجد الصحفيون صعوبة في فهم العمل الأكاديمي والتعليمي، وتبرز عندها الحاجة لأن يقوم الأساتذة والباحثون بتطوير مهارة "ترجمة" أعمالهم إلى لغة تكون أكثر سلاسة واستيعاباً بالنسبة للعامة وغير المتخصصين.

الحاجة الماسة للبيانات: في سبيل الفهم والإصلاح

أشار المشاركون في ورشة العمل إلى أن إحدى أكبر المشاكل التي تواجه التعليم العالي في العالم العربي هو الافتقار إلى البيانات وما يصاحبها من تباين في المعايير والمفردات في ما يتعلق بالبيانات والإحصاءات في المنطقة، فضلاً عن إجحام المؤسسات المعتاد عن مشاركة المعلومات. ألفت ورشة العمل الضوء على عدة مشاريع تركز على جمع المعلومات والإحصاءات عن التعليم العالي في العالم العربي وخارجه.

جمع البيانات والإحصاءات وتحليلها وتفسيرها يساعد أجهزة إدارة التعليم العالي في إجراء التخطيط الاستراتيجي الفعال، وتلعب التعريفات دوراً هاماً في تقييم الجامعات وخاصة عند مقارنة البيانات بين الدول أو الجامعات المختلفة. وغالباً ما تختلف المؤسسات في المنطقة في فهمها لمصطلحات معينة مما يجعل تعريف المصطلحات جزءاً هاماً من قواعد البيانات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكل السياق السياسي في الدول العربية عائقاً أمام جمع المعلومات. فعلى سبيل المثال، في مصر، يجب الحصول على موافقة الحكومة من أجل إجراء استبيان ويمكن تعديل بعض من محتواه أو حذفه بحسب ما تراه الحكومة. كما تتردد وزارات التعليم في العديد من البلدان العربية كثيراً في مشاركة المعلومات مع العامة أو مع مؤسسات البحث.

وبالرغم من إجحام المؤسسات عن مشاركة المعلومات، تقوم بعض المبادرات القليلة في المنطقة والمذكور بعضها أدناه بجمع المعلومات، في حين أبدى بعض المشاركين في ورشة العمل قلقهم حيال عدم استخدام هذه المعلومات في أغلب الأحيان أثناء وضع خطط استراتيجية للمؤسسات. هناك حاجة لتسليط الضوء على قصص النجاح التي تبين كيف يمكن لاستخدام البيانات في التخطيط الاستراتيجي أن يساعد في تحسين التعليم العالي.

مجموعة مختارة من أهم المشاريع وقواعد البيانات

نهج تعاوني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: برنامج حوكمة الجامعات وضمان الجودة

قام البنك الدولي، بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية ومركز مرسيليا للاندماج المتوسطي ووزارات التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بإنشاء برنامج حوكمة الجامعات وضمان الجودة. وينطوي المشروع على ثلاث نقاط محورية: حوكمة الجامعات والاستدامة المالية وعملية التدويل.

وتم جمع البيانات عن طريق استخدام بطاقات الاستقصاء والتي تم توزيعها على 40 جامعة في أربعة بلدان (مصر والمغرب وتونس وفلسطين) وهدفت إلى قياس خمسة أبعاد للحكومة: السياق وأسلوب التوجيه الإداري والاستقلالية والمساءلة ومشاركة أصحاب المصلحة. وتم نشر نتائج الاستبيانات في تقرير بعنوان *أقل الخسائر أم أفضل الإنجازات (Breaking Even or Breaking Through)* عام 2011.

ويقترح التقرير أيضاً استراتيجيات لتمويل التعليم العالي في وقت الأزمات الاقتصادية كما يعقد المقارنات بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مراحل مختلفة من التطوير من خلال استخدام الإحصاءات حول نفقات قطاع التعليم العالي في المنطقة.

وفي ما يلي بعض الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير:

- وضع التصورات حول معدلات التسجيل في المستقبل، خاصة مع ازدياد الطلب المستمر، هي أداة رئيسية لتوقع متطلبات التمويل.
- مراقبة الموارد أمر ضروري من أجل تقييم الفاعلية.
- سوف يقوم صناع القرار بوضع استراتيجيات التمويل بناءً على الأولويات الخاصة بهم.
- من أجل وضع استراتيجيات تمويل مستدام، يجب استخدام الموارد بشكل أكثر فاعلية كما يجب تخصيص الميزانية على أساس النتائج المرجو تحقيقها ويجب الحد من تطوير القطاع الخاص بالإضافة إلى مشاركة التكاليف حيث لا يستطيع القطاع العام بمفرده تمويل التعليم.

- ينبغي أيضاً على المؤسسات والحكومات أن تعمل على توليد الإيرادات وإنشاء صناديق للمنح.

صدر تقرير المتابعة في أيار/مايو 2012 بعنوان *الجامعات من خلال المرأة*، الذي يعرف نماذج الحوكمة والاستراتيجيات المختلفة لتقييمها وذلك لتشجيع تحديد المعايير والقياس المرجعي. ويقترح التقرير بأنه من خلال النظر إلى القياس المرجعي، يمكن لأجهزة إدارة الجامعات تقييم أدائها بشكل أفضل وتحديد نقاط القوة والضعف لديها على المستوى المؤسسي واستخدام النتائج كأساس للمقارنات على المستوى المحلي والمستوى الدولي. يمكن تنزيل التقرير باستخدام الرابط التالي: <http://bit.ly/RjVS68>

تم إنشاء أداة رقمية على الانترنت لبرنامج حوكمة الجامعات وضمان الجودة تتضمن نتائج بطاقات الاستقصاء مع رسوم عنكبوتية تقدم تمثيلاً مرئياً لنماذج الحوكمة المختلفة التي تستخدمها الجامعات، بالإضافة لبيانات وأنماط البلدان في ما يخص التعليم العالي والتي يمكن البحث عنها بسهولة. تهدف الأداة إلى توفير مساحة تفاعلية آمنة للمسؤولين عن إدارة الجامعات لمناقشة نتائج بطاقات الاستقصاء الخاصة بهم ومشاركة نتائج إجراءات الإصلاح ومناقشتها، كما توفر منتدى عام للنقاش يحوي معلومات، دون ذكر مصدرها، لتشكيل صورة عامة للحوكمة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مجتمع الممارسة: community.cmimarseille.org

هو مجتمع خاص تتم إدارة محتواه على الانترنت للمشاركين في البرنامج ويحوي التقارير والموارد ومدونة ومواعيد الفعاليات وخاصة الربط مع تويتر الداخلية.

موقع حوكمة الجامعات وضمان الجودة: <http://cmimarseille.org>

مركز حيوي للمعلومات المتاحة للعامة يحوي استبيانات عن الحوكمة وأدوات البيانات ومؤشرات التعليم العالي وغيرها من الموارد.

البحوث المؤسسية وموارد التقييم داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها

قواعد البيانات داخل المنطقة العربية

جمعية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للبحوث المؤسسية <http://www.mena-air.org/MENA-AIR/>
تتبع جمعية البحوث المؤسسية في الولايات المتحدة

الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي <http://www.angqhe.org>
تحوي تعريفاً بالمصطلحات المتعلقة بضمان الجودة باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية

مجلس الجامعات الخاصة في الكويت <http://www.puc.edu.kw/>
يقدم بيانات عن التسجيل والقبول وكذلك الجامعات المعتمدة

لجنة الاعتماد الأكاديمي في الإمارات العربية المتحدة <https://www.caa.ae/>
تقوم بجمع البيانات عن الجامعات المعتمدة في المنطقة

قواعد البيانات الأخرى

النظام المتكامل لبيانات التعليم ما بعد الثانوي <http://www.nces.ed.gov/ipeds>

المركز القومي للإحصاءات التعليمية: هو موقع إلكتروني ضخم وغني بالإحصاءات حيث يجب على كل مؤسسة في الولايات المتحدة أن تقدم بياناتها له كوسيلة لضمان الشفافية. ويتضمن تعريفاً بالمصطلحات. <http://nces.ed.gov>

الجمعية الوطنية لأعمال الكليات والجامعات <http://www.nacubo.org>

تحتوي بصفة أساسية على التقارير المالية

<http://www.AAUP.org> جمعية أساتذة الجامعات الأميركية

تتضمن مجلة الحرية الأكاديمية وهي مصدر موثوق للتقييم وكتابة المقالات

استبيانات الطلبة عبر المؤسسات

<http://nsse.iub.edu/> الاستبيان القومي عن المشاركة الطلابية

<http://www.heri.ucla.edu/> برنامج البحوث المؤسسية التعاوني

استبيان من طلبة العام الدراسي الأول بالكليات، وضع في الأساس من قبل معهد بحوث التعليم العالي في الستينيات من القرن الماضي وتم تعديله على مر السنين

<http://www.oecd.org/edu/ahelo> تقييم نتائج التعلم للتعليم العالي

مشروع خاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

<http://www.uis.unesco.org> معهد اليونسكو للإحصاءات

يتضمن تقارير حول التعليم العالي

قاعدة بيانات عن فرص تمويل التعليم العالي في المنطقة العربية:

قاعدة البيانات الإلكترونية الخاصة بفرص تمويل التعليم العالي هو مشروع أطلقتته مكتبة الإسكندرية في عام 2008 بتمويل من مؤسسة فورد. يهدف المشروع إلى تحديد ممالي التعليم العالي في 12 بلداً هي مصر وتونس والمغرب والجزائر ولبنان والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة وفلسطين والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية. كما يهدف إلى تزويد الطلبة والمؤسسات في المنطقة بالمعلومات عن هذه الجهات الممولة. ويسعى المشروع إلى الحث على المسؤولية المجتمعية في قطاع المؤسسات وإنشاء قنوات تواصل بين الممولين في العالم العربي من أجل تجنب ازدواجية الجهود وتنويعها.

تشير الأبحاث إلى أن الطلاب على تمويل التعليم العالي يتخطى العرض بكثير، ويمكن أن يشكل جمع المعلومات عن التمويل تحدياً بسبب العوامل الاجتماعية والثقافية والمالية، فغالباً ما ينظر للدعم المالي على سبيل المثال على أنه هبة أو عمل خيري، وبالتالي تمتنع المؤسسات عن مشاركة المعلومات المالية الخاصة بها أو المعلومات عن أنشطتها التمويلية. كما أن لأولويات المجتمع دور، حيث يعطى دعم الفقراء ومساعدتهم أولوية على دعم التعليم العالي بسبب التوقعات من الأعمال الخيرية. وهناك أيضاً غياب عام بالوعي بأهمية الأعمال الخيرية بالإضافة إلى غياب واضح لثقافة الشفافية مما يجعل المؤسسات غير مرتاحة لفكرة الكشف عن المعلومات المالية الخاصة بها.

المرحلة الثانية للمشروع هي الآن قيد التطوير وستتضمن البيانات المحدثة وورشات العمل والتدريب والإرشادات حول التقدم بطلبات واستكمالها وصفحة تفاعلية.

مجلة مستقلة تُعنى بالتعليم العالي في العالم العربي: التطلع إلى المستقبل

قام المشاركون أثناء ورشة العمل بتقديم أفكارهم وتوصياتهم حول الكيفية التي يمكن بها لمجلة مستقلة تُعنى بالتعليم العالي في المنطقة أن تعالج أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع، وقد قدموا كذلك الاقتراحات حول كيفية تصميم المجلة وإدارتها وكيف يمكن أن تحقق أعلى قيمة، وكذلك التحديات والفرص التي يجب أخذها في الاعتبار أثناء المضي قدماً. وفيما يلي موجز هذا النقاش.

يجب أن تتمتع المجلة بأفضل مستويات الجودة، وأن تكون قادرة على إيصال الأخبار والمقالات التحليلية والاستقصائية بحيادية ومصداقية، بالإضافة إلى المقالات التي تركز على الأشخاص العاملين في قطاع التعليم العالي في العالم العربي وكذلك صناعات القرار والمعنيين في المجتمع العربي والحكومات العربية، فضلاً عن استهداف شريحة أخرى من الجمهور وهم الرواد الأكاديميين من خارج المنطقة والمهنيين بإقامة علاقات مع الجامعات العربية.

الرسالة والمصداقية: يجب أن يكون للمجلة رسالة واضحة وأن تلتزم بالشفافية في ما يتعلق بمرجعيتها والدعم المالي الذي تتلقاه وشركائها من المنظمات، فالنزاهة عامل أساسي.

المحتوى: يجب أن تستعين المجلة بالكتاب ذوي الخبرة والجودة العالية، وأن توفر لهم بيئة تتيح لهم بناء فهم متعمق لمجتمع التعليم العالي في المنطقة بما في ذلك تغطية الأخبار والفعاليات خارج المدن الرئيسية والمؤسسات التعليمية المعروفة التي ترتادها النخبة. كما يجب أن يكون النقد البناء جزءاً لا يتجزأ من دور المجلة، بحيث يلقي الضوء على الجوانب التي تستدعي الوقوف عندها وقصص النجاح في هذا المجال. وينبغي على الكتاب كذلك التزام الحيادية واستعراض وجهات النظر المختلفة بحذر عند تغطية القضايا المثيرة للجدل.

تمتلك المجلة الفرصة لتلبية حاجة ضرورية ألا وهي الربط بين العاملين في قطاع التعليم العالي وصناع القرار، وكذلك لفت نظر صناع القرار إلى القضايا التي تثير قلق الجمهور، وتشجيع حوار بناء يشمل جميع المعنيين حول وضع السياسات التي من شأنها التأثير على القطاع، والآثار المرجوة لهذه السياسات.

وتم استعراض العديد من المواضيع التي يجب إدراجها في المجلة، وتشمل:

- سياسة التعليم والجهود المبذولة بهدف الإصلاح
- تمويل التعليم العالي
- البطالة وفشل سوق العمل في استيعاب خريجي الجامعات
- استخدام البيانات والإحصاءات – حيث يمكن بناء نظام جمع معلومات تشارك به كافة الجامعات في المنطقة
- أهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية ونهج الفنون الليبرالية في التعليم العالي
- تعريب الممارسات والإصلاحات الدولية الناجحة
- اكتشافات واتجاهات جديدة في التدريس وتقنيات التعليم

كما شجع المشاركون على إجراء استبيانات من أجل فهم أفضل للوضع الحالي للتعليم العالي في المنطقة.

الهيكليّة: أشار بعض المشاركين إلى أهمية وجود لجنة استشارية تحريرية تساعد في التخطيط، حيث يمكن أن تلعب دور نقطة الوصل حول القضايا اليومية الأساسية، على أن تتكون هذه اللجنة في الأساس من أفراد في قطاع التعليم العالي العربي، بمن فيهم أصحاب الخبرة في الصحافة والنشر. تمت أيضاً مناقشة العديد من القضايا الأخرى المرتبطة بالمجلة بما في ذلك التمويل والإعلانات والدعاية والاستمرارية.

التكنولوجيا: حث المشاركون على الاستفادة الواسعة من وسائل الإعلام الإلكتروني للوصول إلى الجمهور المستهدف للمجلة. وعلى الرغم من أن توفر الاتصال بالإنترنت وسرعته وتوفر أجهزة الكمبيوتر والهواتف تختلف بشكل كبير بحسب المنطقة (تتمتع 35.6%¹ فقط من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالقدرة على الاتصال بالإنترنت)، إلا أن الأعداد أخذت في الازدياد، ويرى الجميع أن الأسلوب المعتمد على استخدام الوسائط المتعددة أساسي لإنشاء منتدى يشجع النقاش والمشاركة في الحوار، بالإضافة إلى نشر المعلومات. توفر وسائل الإعلام الإلكترونية وسيلة سهلة التحديث وقليلة التكلفة للنشر، وهي تتمتع أيضاً بعنصر الجذب حيث أن الاشتراكات في الإصدارات الدورية ليست بالشيء الشائع في المنطقة. وقد حث المشاركون أيضاً على استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر.

أما بالنسبة للنسخة المطبوعة، فقد شجع المشاركون على إيجاد توازن جيد بين المقالات القصيرة والتحليلات المتعمقة والتي تكمل بعضها البعض، وأشار البعض إلى أن إصدار المجلة كل شهرين يمكن أن يشكل تحدياً، واقترحوا إصدار المجلة بشكل ربع سنوي بدلاً من ذلك.

اللغة: ذكر المشاركون أنه من الضروري اعتماد اللغة العربية كلغة أساسية للمجلة، خاصة وأن الجمهور المستهدف هو من العرب أساساً، كما أن معظم أعضاء هيئة التدريس بالكليات غير قادرين على الكتابة باللغات الأجنبية. استخدام اللغة الإنكليزية يمكن أن يحولها إلى "لغة الإقصاء" واعتمادها بشكل حصري لغة للمجلة قد يؤدي إلى مشاركة عدد قليل فقط واستبعاد شريحة كبيرة، وخلق فجوات غير ضرورية.

شدد المشاركون على أهمية تبني نهج قائم على استخدام اللغتين العربية والإنكليزية. حيث أن استخدامهما معاً، مع إمكانية إضافة اللغة الفرنسية كلغة تالفة لاحقاً، سيزيد من قدرة المجلة على الوصول لشريحة أكبر من الجمهور. وبما أن الانخراط الضعيف في قطاع التعليم العالي العربي وغياب القنوات لتبادل الأفكار بين المؤسسات يشكلان عائقاً ملحوظاً، فقد رأى المشاركون أن استخدام اللغة العربية الفصحى سوف يكون وسيلة جيدة للمساعدة في سد تلك الفجوات. كما تم التطرق أيضاً للتحدي المتعلق بالترجمة، حيث أوصى المشاركون بترجمة المقالات الجديدة والتقارير المتعلقة بالبيانات إلى اللغة الإنكليزية كما يمكن كتابة بعض المقالات باللغة الإنكليزية، ولكن لا ينبغي ترجمة المقالات الرئيسية نظراً لصعوبة نقل الجوانب الثقافية المختلفة بشكل دقيق أثناء الترجمة. في المقابل، ستكون المقالات المكتوبة باللغة الإنكليزية ذات فائدة للأشخاص المقيمين خارج المنطقة، ممن يرغبون في فهم أفضل للتعليم العالي في العالم العربي ويهتمهم التعرف على فرص تأسيس شركات مع مؤسسات تعليمية محلية.

تدريب الصحفيين وتوظيفهم: يجب أن تكون المجلة واضحة في أهدافها المتعلقة بالتدريب والتعليم الصحافي. وتم تسليط الضوء على الصحافة الاستقصائية كجزء من المهنة يجب إيلاؤه عناية خاصة، كما تم ذكر شبكة "إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية" (ARIJ) ومؤسسة "هيكل" كشركاء محتملين. وقد يكون من المفيد أيضاً الاستعانة ببرنامج توجيهي يربط بين الصحفيين الشباب مع نظرائهم المتمرسين. تم أيضاً مناقشة الدور المتوقع للمجلة في بناء العلاقات، حيث رأى المشاركون قيمة كبيرة في الجمع بين الخبراء العرب في قطاع التعليم العالي للعمل معاً حول موضوعات مثل خلق نموذج تعليمي يستند إلى القيم الديمقراطية.

ملخص: أجمع المشاركون إلى درجة كبيرة على فكرة إصدار مجلة كتلك التي اقترحها وقف الإسكندرية، حيث لم يشر أي من المشاركين أو من العشرات الذين تم إجراء لقاءات منفصلة معهم إلى معرفتهم بأي إصدار يحمل نفس مبادئ ورسالة المجلة التي يعمل الوقف على إصدارها.

<http://internetworldstats.com/>

ملحق 1

نظرة متعمقة حول التعليم العالي في مصر: الخلفية التاريخية والتوقعات

تم تلخيص العرض الخاص المقدم في ورشة العمل عن نظام التعليم العالي في مصر في ما يلي:

تأسست أول جامعة في مصر وهي جامعة القاهرة من قبل رجال ونساء مستقلين في عام 1908 ودخلت تحت سيطرة الحكومة في عام 1925. كان هدف مؤسسي الجامعة هو دعم تحديث البلاد وتعزيز التطور الفني والثقافي كما تمحورت القيم الأساسية التي نادوا بها حول حرية التفكير ودعم العلوم والتفكير النقدي.

وفي العقود القليلة الأولى بعد تأسيسها، نجحت الجامعة في تحقيق تلك الأهداف وكان لها تأثير قوي حتى خارج حدود حرم الجامعة حيث لعبت دوراً هاماً في المجتمع ككل. وبالرغم من أنه كان على الطلبة دفع مصاريف الدراسة إلا أن المنح كانت متوفرة بكثرة في المقابل، كما كان هناك تمويل للبحث العلمي وكانت أعداد الطلاب في الفصول قليلة تسمح بعلاقات توجيهية جيدة وإرشاد على المستوى الفردي.

إلا أنه بدءاً من العام 1960، أخذ نظام الجامعات المصري في التدهور بسبب ازدياد أعداد الطلبة بشكل مطرد وعدم تمكن الجامعة من استيعابها، خاصة وأن هذه الزيادة في أعداد الطلاب في الفصول الدراسية لم يقابلها تحديث لمرافق الجامعة أو توسيعها لاستيعاب الطلاب الجدد. كما أن تحول التعليم العالي إلى نظام مجاني كان تغييراً مهماً، إذ لم تستطع الدولة سد احتياجات القطاع المالية. وساهم انخفاض مرتبات هيئة التدريس والافتقار إلى تمويل البحث العلمي في فقد أساتذة الجامعة الاهتمام والرغبة في المشاركة الفاعلة في عملية التعليم مما شجع على هجرة الأدمغة، وغادر المعلمون المتميزون إلى دول الخليج بحثاً عن رواتب أفضل.

اليوم في مصر، يعاني الطلبة من محدودية القدرة على دخول سوق العمل وقلة الفرص السانحة، بالإضافة إلى تدني مستوى العمليات التعليمية ومدخلاتها، وعدم وجود أبحاث قوية والتي لا تتصل أساساً بجهود الابتكار على المستويين الوطني والدولي. كذلك يعاني الطلبة من شيوع الفساد في المحيط الأكاديمي وتدخّل الحكومة، وإهمال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

من أجل المضي قدماً والإفادة الصحيحة من كل ما يعد به الربيع العربي في مصر، ومن أجل العودة إلى أسس التعليم القوي والفعال الذي كان متواجداً في البلاد على مدى التاريخ، يجب توضيح وإعادة تعريف الهدف من التعليم العالي في البلاد. يجب أن تكون هناك معالجة جادة لمشكلة البطالة عند خريجي الكليات كما يجب أن يكون هناك توازن أفضل بين استقلالية المؤسسات التعليمية وتحكم الدولة. يتعين كذلك إحياء قيمة الأبحاث والابتكار من خلال الاستثمار السخي، كما أن القيام بتخطيط استراتيجي أفضل هو في غاية الأهمية.

إن تيار التغيير ونجاح منظمات مثل مجموعة 9 مارس هي كلها مؤشرات واضحة على أن الجامعات العربية مستعدة للمشاركة في الحوار وتسعى للإصلاح وتتقبل النقد البناء.

ملحق 2: المشاركون في ورشة العمل

الدكتور حسن عابدين
قسم الأقليات والمجتمعات
منظمة التعاون الإسلامي
المملكة العربية السعودية

السيدة هالة عبد الوهاب
مديرة قسم تنمية الموارد
مكتبة الإسكندرية
مصر

السيد حسن عبده
مدير MACAT
أمين وقف الإسكندرية
لندن

الدكتور محمد أبو الغار
أستاذ النساء والولادة
جامعة القاهرة
مصر

الدكتور علاء الحمارنة
معهد البحوث الجغرافية في العالم العربي
جامعة ماينز
ألمانيا

السيدة لميس أندوني
محللة سياسية مستقلة
الأردن

السيدة رينيه أسك
الشؤون الاقتصادية والسياسية
السفارة الأميركية
مصر

السيدة جنيفر باري
استشارية
البنك الدولي، مركز الاندماج المتوسطي
فرنسا

الدكتورة جودي بارسالو
قسم العلوم السياسية
الجامعة الأميركية بالقاهرة
مصر

الدكتور رالف د. برينجر
أستاذ مشارك
قسم الإعلام
الجامعة الأميركية بالشارقة
الإمارات العربية المتحدة

السيد تشارلز كلارك
وزير التعليم السابق في المملكة المتحدة
أستاذ زائر لكلية الدراسات السياسية والاجتماعية والدولية
جامعة إيست أنجليا
المملكة المتحدة

السيد توماس كريهان
قائد فريق التعليم العالي
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
مصر

الدكتور ماثيو ج. دافي
أستاذ مساعد
كلية علوم الاتصالات والإعلام
جامعة الشيخ زايد
الإمارات العربية المتحدة

الدكتور عدنان الأمين
محاضر
الجامعة الأميركية ببيروت
لبنان

الدكتورة دينا الخواجه
المسؤولة العليا للبرامج
علوم سياسية
فرنسا

الدكتور عبد اللطيف المودني
أمين عام
المجلس الأعلى للتعليم
المغرب

الدكتورة هدى الصدة
عضو مؤسس
منتدى المرأة والذاكرة
مصر

الدكتور خالد فهمي
أستاذ ورئيس قسم التاريخ
الجامعة الأميركية بالقاهرة
مصر

السيد ديفيد فرينش
المدير التنفيذي
وقف الإسكندرية
المملكة المتحدة

الدكتورة غادة غلام
خبيرة برامج التعليم
اليونسكو
مصر

الدكتورة رافيا غباش
أستاذة علم النفس ورئيسة سابقة لجامعة الخليج العربي
الإمارات العربية المتحدة

السيد كريم جوهر
مؤسس ومدير مؤسسة بدايات
مصر

السيدة فرانسيس غاي
ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة
أمينة وقف الإسكندرية
العراق

الدكتورة نائلة نبيل حمدي
أستاذ مساعد
قسم الصحافة والإعلام
الجامعة الأميركية بالقاهرة
مصر

السيد دين هوك
مدير علاقات واتصالات الأعضاء
مشروع عنكبوت
جامعة خليفة
الإمارات العربية المتحدة

الدكتورة باربرة إبراهيم
الرئيس المؤسس لمركز جون د. جرهارت للعتاء الاجتماعي والمشاركة المدنية
الجامعة الأميركية بالقاهرة
مصر

الدكتورة إصلاح جاد
مديرة
معهد دراسات المرأة
جامعة بيرزيت
الضفة الغربية، فلسطين

الدكتور إيمانويل قطان
مدير مشروع Our Shared Future
المجلس الثقافي البريطاني، القنصلية العامة البريطانية
الولايات المتحدة

السيد صلاح خليل
مؤسس وأمين وقف الإسكندرية
المملكة المتحدة

السيدة سحر خميس
رئيسة برامج التعليم
المجلس الثقافي البريطاني
مصر

السيد إبراهيم فهميم الخوري
مدير سابق لمكتب المعلومات والعلاقات العامة
الجامعة الأميركية ببيروت
لبنان

الدكتور عطا الله كتاب
رئيس مجلس إدارة
SAANED for Philanthropy Advisory
الأردن

الدكتور راي لانغستن
أستاذ مشارك في الأبحاث
مركز البحوث الاجتماعية
الجامعة الأميركية بالقاهرة
مصر

السيد جميل مطر
مدير المركز العربي للتنمية والدراسات المستقبلية
مصر

علي مختار
رئيس القضاة، محكمة الاستئناف العليا
مصر

الدكتور عبد اللطيف مكرم
نائب رئيس جامعة ابن زهر
المغرب

الدكتورة هانيا ناشف
أستاذ مساعد، قسم الإعلام
كلية الآداب والعلوم
الجامعة الأميركية بالشارقة
الإمارات العربية المتحدة

الدكتورة مارلين نصر
مركز دراسات الوحدة العربية
لبنان

السيدة لوسي نسيبة
مدير عام معهد الإعلام المعاصر
جامعة القدس
فلسطين

السيدة إيما بلايفير
أمينة وقف الإسكندرية
المملكة المتحدة

السيد هانز رادشيلدرز
سكرتير أول الشؤون الاقتصادية والتعاون التنموي
السفارة الهولندية
مصر

الدكتورة هبة رووف عزت
محاضرة للنظريات السياسية
جامعة القاهرة والجامعة الأميركية
أمينة وقف الإسكندرية
مصر

الدكتورة جنين رومانو
مساعدة رئيس مكتب البحوث والتقييم المؤسسي
الجامعة الأميركية بالكويت
الكويت

السيد مارتن روز
مدير برنامج دولة
المجلس الثقافي البريطاني
المغرب

السيد طارق شوقي
مدير المكتب الإقليمي للعلوم في الدول العربية، اليونسكو
مصر

السيدة ليلى تقلا
مستشارة إدارية
وقف الإسكندرية
مصر

السيد دافيد ل. ويلر
رئيس تحرير سابق، Chronicle of Higher Education
محرر، أخبار الجامعات العربية
وقف الإسكندرية

الولايات المتحدة

الدكتورة هيلاري وايزنر
مؤسسة كارنيجي بنيويورك
مديرة برنامج Islam Initiative International Program
الولايات المتحدة

السيدة سو ولستنهولم
خبيرة العلاقات العامة المعتمدة من معهد CIPR
مؤسسة آشلي للعلاقات العامة
المملكة المتحدة

السيدة ايرينا زارايسكي
مسؤولة إدارية
وقف الإسكندرية
المملكة المتحدة